

Distr.: General
6 February 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠ صباحاً

الرئيس: السيد حنيف (ماليزيا)

ثم: السيد زليولي (نائب الرئيس) (إيطاليا)

المحتويات

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني المرأة ونتائج دورة الجمعية العامة

الاستثنائية الثالثة والعشرين (تابع)

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد

أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing

.Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) على أن تعزز حضورها وأن توفر المساعدة التقنية والمالية للدول الأعضاء.

٣ - السيد فياللو (إكوادور): قال إن دستور إكوادور يوفر الأساس القانوني لحماية حقوق المرأة ويضع إطارا لتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال تعميم المنظور الجنساني والتمكين من الحصول على التعليم والرعاية الصحية. وذكر أن الدستور ينص أيضا على إعطاء الأولوية للإجراءات التي تتخذ لضمان حقوق الأشخاص المعرضين للخطر لأسباب متعددة، مثل فتيات السكان الأصليين. وأضاف أنه يوجد ببلده مجلس وطني معني بالمساواة بين الجنسين وأنه يعمل على القضاء على التمييز ضد المرأة وتشجيع المساواة كأساس للمشاركة السياسية وحماية المرأة من العنف.

٤ - وذكر أن الحكومة تعمل على تحقيق الاعتراف القانوني والاعتراف الفعلي بأنواع المختلفة للأسرة مع تحقيق المساواة بينها في الحقوق والفرص. وأضاف أن حكومته توفر أيضا للعاملات بالمنازل بدون أجر فرص الحصول على الضمان الاجتماعي كما أنها تشجع المسؤولية المشتركة بين الرجل والمرأة عن الالتزامات العائلية. وقال إنه تم إدماج مصالح المرأة واحتياجاتها، بما فيها مصالح واحتياجات السكان الأصليين وذوي الأصول الجنسية المختلطة والمنحدرات من أصول أفريقية، في الخطة الوطنية للدولة كما تم إدخال المنظور الجنساني في الميزانيات الوطنية. وذكر أن الحكومة تشجع أيضا التمثيل العادل للمرأة في الوظائف العامة وفي المراكز القيادية في القطاع العام.

٥ - وقال إن وفده يثني على عمل المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ويرحب بما تقوم به هذه الهيئة لضمان مشاركة نساء السكان الأصليين في إكوادور في الحفاظ على محمية المحيط الحيوي في ياسوني وإدارتها المستدامة. وذكر أن

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥ صباحا

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (A/66/38 و A/66/99 و

A/66/181 و A/66/212 و A/66/215) (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني المرأة

ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية

الثالثة والعشرين (A/66/211) (تابع)

١ - السيدة كوندولو (زامبيا): قالت إن المساواة بين الجنسين مسألة ذات أولوية في خطة التنمية الطويلة المدى لحكومتها. وذكرت أن التشريعات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية وتحقيق التمكين الاجتماعي - الاقتصادي للمرأة وتعميم المنظور الجنساني كلها أجزاء لا تتجزأ من الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل التنمية. وأضافت أن حكومتها تقوم بإدماج اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في قانونها الداخلي. وذكرت أن التشريعات الحديثة المتعلقة بالعنف الجنساني تنص على تجريم هذا العمل وعلى حماية ضحاياه وتقرر مسؤولية الدولة عن توفير المأوى للضحايا. وقالت إن هناك عدة آليات حكومية تجعل الدعم المالي متاحا للقائمات بتنظيم المشاريع كما توجد تدابير لمساعدة المرأة الريفية في الحصول على التعليم وملكية الأرض. على أنها أضافت أن أغلبية النساء في زامبيا بحاجة إلى الفرص الاقتصادية وإن كن ناشطات في الاقتصاد غير المنظم.

٢ - وقالت إن تعميم المنظور الجنساني تم تنفيذه في الوزارات الحكومية وهو أمر لازم على جميع مستويات القطاع العام. وذكرت أن وفدها يسلم بأن الحكومات هي المسؤولة في المقام الأول عن تحقيق المساواة بين الجنسين، ولكنه يحث هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين

المحلي. وذكر أن المشاريع التي تنفذ في المنطقة الجبلية الريفية في بوليفيا تساعد الأسر على النهوض بطرق الزراعة المحصولية وترعى تعليم الشابات، على حين أنه يوجد في فييت نام مشروع يساعد المرأة في إحدى المناطق الزراعية على اكتساب المهارات اللازمة للقيام بالمشاريع الصغيرة. وقال إن ثمة مشروعا آخر يستهدف تحسين ممارسة الحقوق الاجتماعية والثقافية للمرأة الأفغانية عن طريق إذاعة البرامج التليفزيونية التعليمية المتعلقة بالصحة والحقوق وغير ذلك من المواضيع التي تقوم المرأة بتقديمها. وأضاف أن المنظمة تدير في جمهورية الكونغو الديمقراطية مراكز صحية تقدم المساعدة النفسية والاجتماعية للنساء والفتيات اللاتي يعانين من العنف الجنسي خلال النزاعات. ووجه الانتباه إلى ما تعانيه المهاجرات المعرضات للخطر وطالب الدول الأعضاء بتعزيز أعمال القانون وتقديم الحماية والدعم للضحايا وتقاسم المعلومات من أجل القضاء على التمييز ضد هذه الفئة.

٩ - السيد ينغ (المراقب عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر): قال إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ترحب بما بذلته الدول مؤخرا من جهود لتعزيز رفاه المرأة في ظروف النزاع المسلح. وذكر أن النساء اللاتي يتولين رعاية أسرهن بعد فقد فرد من أفراد الأسرة في النزاع هن فئة تبعث على القلق بوجه خاص. وأضاف أن قدرتهن على كسب الدخل يعوقها في كثير من الأحيان تعليمهن المحدود وانعدام المهارات والتقاليد الثقافية التي تمنعهن من القيام بالأعمال التجارية. وأضاف أن زوجات الرجال المفقودين كثيرا ما يكتشفن، بسبب عدم وضوح مركزهن القانوني، أن حقوقهن في الملكية والحصول على الخدمات الأساسية وحضانة الأطفال تتعرض للخطر. وقال إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد استجابت لحقوق هؤلاء النساء عن طريق توفير الإغاثة وإتاحة فرص الاقتصاد المتناهي الصغر وتقديم الخدمات النفسية والاجتماعية والدعم القانوني. وأضاف أن اللجنة

حكومته تركز على تحقيق المساواة للمرأة في فرص الحصول على التعليم العالي مع توفير الحوافز لمتابعة الدراسة في مجالات العلم والتكنولوجيا.

٦ - السيد غاسبر مارتنز (أنغولا): ذكر أن المرأة في أنغولا لها بالفعل وجود قوي في كثير من المهن التي كان الرجل يسيطر عليها تقليديا، بما في ذلك الاتصالات السلوكية واللاسلكية والطيران والجمال العسكري وإعمال القانون. وأضاف أن حكومته قدمت عدة تقارير بشأن تنفيذها لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأنها تسعى إلى تنفيذ ما يترتب عليها من توصيات. وذكر أن القضاء على العنف الجنساني هو أولوية رئيسية في الخطة الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين كما يدل على ذلك موافقة البرلمان على قانون جديد بشأن العنف المنزلي في وقت سابق من هذا العام. وأضاف أن تدريب المرأة الريفية على المهارات يركز تركيزا خاصا على المعوقات وعلى الأمهات غير المتزوجات.

٧ - وقال إن وفده يرحب بالخطة الاستراتيجية الطموح لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ التي أعدت بفضل المشاورات التي أجرتها الهيئة مع أصحاب المصلحة بمختلف المناطق. وأضاف أن حكومته سوف تقوم بإدماج الخطة الاستراتيجية إدماجا كاملا في خطتها الوطنية المتعلقة بالتمكين للمرأة مع السعي إلى تنفيذها تنفيذا تاما.

٨ - السيد ليندال (المراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة): قال إن منظمة فرسان مالطة تركز على مساعدة المرأة الريفية التي لا تتاح لها سوى فرص محدودة للحصول على الموارد الاقتصادية كما أنها مستبعدة من عملية اتخاذ القرارات وتقوم بنصيب غير متكافئ من العمل غير المأجور. وذكر أن الاستثمار في هذه الفئة كان له أثر مضاعف بالنسبة للإنتاجية والنمو الاقتصادي في المجتمع

التمييز ضد المرأة (A/66/99) أشار إلى أن المنظمة الدولية للهجرة تسعى إلى تحقيق التوصية العامة رقم ٢٦ للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة عن طريق ضمان تحديد المهاجرات وتقديم الدعم لهن في مشاريع المنظمة. وأضاف أن سياسات الهجرة التي تدمج المنظور الجنساني تساعد في التصدي للتمييز ضد المهاجرات وتكفل حقوقهن وتحميهن من العنف بغض النظر عن مركزهن القانوني.

١٢ - وأشار إلى ما جاء بتقرير الأمين العام عن المرأة الريفية (A/66/181) من أن فرص المرأة الريفية التي ترغب في الهجرة في الحصول على المعلومات المتعلقة بفرص الهجرة القانونية هي فرص محدودة مما يزيد من تعرضهن للاستغلال من جانب المهربين. وقال إن المهاجرات يساهمن في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويجب لهذا أخذهن في الاعتبار في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

١٣ - السيدة كريستينسن (المراقبة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قالت إن المرأة يمكن أن تكون محركاً قوياً للإنعاش والتنمية في مواجهة الكوارث مثل كارثة الجفاف الحالي الذي يواجهه القرن الأفريقي والأعاصير التي تؤثر على جنوب شرق آسيا. وذكرت أن التقريرين الأخيرين اللذين أصدرهما الاتحاد ومنظمة الأغذية والزراعة وجهها الانتباه إلى إسهامات المرأة في منع الجوع وسوء التغذية وإلى الزيادة الكبيرة في إنتاج الأغذية التي يمكن أن تكون قد نشأت عن الاستثمار في المزارع. ودعت الدول الأعضاء إلى اتخاذ خطوات في هذا الصدد ورحبت بالتشديد على التمكين للمرأة الريفية في دورة لجنة وضع المرأة لعام ٢٠١٢.

١٤ - وقالت إن الاتحاد جعل منع العنف الجنساني إحدى الأولويات في استراتيجيته العالمية للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. وذكرت أن تجربة الجمعيات الوطنية التابعة للاتحاد كانت

عملت أيضاً على زيادة الوعي باحتياجات المرأة لدى السلطات كما تدعم تدريب موظفي الحكومة في مجال الطب الشرعي وجمع البيانات عن فترة ما قبل الوفاة من أجل تحديد مصير الأشخاص المفقودين.

١٥ - وقال إن المرأة تتأثر أيضاً باختلال تقديم خدمات الرعاية الصحية المنقذة للحياة، مثل برامج التحصين والرعاية النفسانية، في الأوقات التي يحتل فيها الأمن العام ويسود العنف. وذكر أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد شرعت في تنفيذ مشروع للتصدي لهذه المشكلة، ولكن الجهات المعنية بالرعاية الصحية لا تستطيع وحدها التصدي للتحديات المتعلقة بضمان الحصول على الخدمات الصحية في ظروف النزاع المسلح. وأضاف أنه يتعين على الدول أن تعترف بأن العنف الذي يعرقل تقديم الرعاية الصحية يمثل تحدياً إنسانياً خطيراً وواسع الانتشار وأن تركز اهتمامها على هذه المسألة، وخاصة من خلال زيادة الوعي بين القوات المسلحة وغيرها من السلطات.

١٦ - السيد روهلاند (المراقب عن المنظمة الدولية للهجرة): قال إن المنظمة الدولية للهجرة تسلم بتعرض المهاجرات للاستغلال والعنف الجنساني، ولكنها تعتقد أن الهجرة يمكن أن تكون تجربة مُمكنة للمرأة بما يتيحها من فرص أوسع للحصول على مصادر العيش. وذكر في هذا الصدد أن مبدأ الهجرة المأمونة والقانونية ينبغي التمسك به في سياسات دول المنشأ ودول العبور ودول الوجهة. وأضاف فيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن العنف ضد العاملات المهاجرات (A/66/212) إن المنظمة الدولية للهجرة ترحب بالتركيز على ضرورة حماية العاملات المهاجرات، وخاصة عاملات المنازل. وذكر أن الهجرة القانونية والمأمونة لهؤلاء العاملات تتطلب وجود سياسات للهجرة تراعي الاعتبارات الجنسانية وتحقيق التعاون فيما بين الدول. وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن حالة اتفاقية القضاء على جميع أشكال

١٧ - وقال إن تمكين المرأة من المشاركة في السياسة يتوقف على ما يتوفر لها من فرص التوجيه ومن الشبكات السياسية ومن التمويل. وأضاف أن الاتحاد يشجع العمليات الانتخابية التي تيسر حصول المرأة على التدريب واستخدامها لوسائل الإعلام وللموارد المالية. وقال إن من الأولويات الأخرى تشجيع العمليات التي تراعي البعد الجنساني مثل القيادة والقواعد وساعات العمل وظروف العمل في البرلمانات.

١٨ - وذكر أن إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة سوف يعزز من غير شك تركيز الأمم المتحدة على المشاركة السياسية للمرأة. وقال إن الاتحاد سوف يؤيد هذه الجهود ويتعاون معها في مقبل الأعوام.

١٩ - السيدة راتسيفاندرينها مانانا (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة): قالت إن المرأة الريفية تسهم إسهاما كبيرا في مجتمعاتها وأسرها، ولهذا فإن تمكينها اقتصاديا يؤدي إلى تقدمها الاجتماعي والسياسي وإلى تحسين الرفاه العام لأسرها. وقالت إن تقرير منظمة الأغذية والزراعة المعنون حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠١١، وهو التقرير الذي يركز على المرأة والزراعة، قد أوضح أن المزارعات في جميع البلدان النامية يمتلكن من الأراضي الزراعية مساحات أصغر مما يمتلكه الرجال كما أن العائد الإنتاجي لهذه المساحات أقل منه في المساحات التي يملكها الرجال. وذكرت أن ذلك يعود إلى قلة الموارد المالية وقلة التدريب المتاح للمرأة وهو ما يحد بدوره من فرصها في الانتفاع بالتكنولوجيات الجديدة وغيرها من الاستثمارات الأخرى. وأضافت أن إعطاء المزارعات فرصا متكافئة في الحصول على المدخلات والموارد الزراعية يمكن أن يزيد إنتاجهن بنسبة تتراوح من ٢٠ إلى ٣٠ في المائة، وهو ما يمكن أن يقلل من عدد ناقصي التغذية في العالم بنسبة تصل إلى ١٧ في المائة. وقالت إن المساواة بين الجنسين في مجال الزراعة يمكن أن يؤدي أيضا إلى تحسين

هي التي ألهمت التوصيات النقدية التي استرشد بها في وضع الاستراتيجية. وأوضحت، أولا، أن موارد الميزانيات الوطنية يجب أن تتركز على العنف بين الأشخاص وليس العنف بين الجماعات. وذكرت، ثانيا، أنه يمكن استخدام التعليم النظامي والتعليم غير النظامي في تحدي الأنماط الفكرية الجامدة المتعلقة بالجنسين والتمييز بينهما وتغيير أنواع السلوك التي تجنح إلى العنف. وأضافت، ثالثا، أن إشراك الرجال وقادة المجتمعات المحلية أمر ضروري لتنفيذ التشريعات. وذكرت، أخيرا، أن استراتيجيات التعامل مع العنف يجب أن تكون قابلة للتكيف حسب جوانب القوة في المجتمعات المعينة وحسب احتياجاتها. وأضافت أن الجمعيات الوطنية التابعة للاتحاد تعمل مع الحكومات من أجل التصدي للعنف منتهجة في ذلك نهجا كليا منسقا.

١٥ - السيد موتر (المراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي): قال إن عدد البرلمانيات في العالم قد أخذ في الزيادة، ولكن المعدل الحالي للتقدم نحو بلوغ الهدف المحدد في إعلان ومنهاج عمل بيجين، وهو وصول نسبة المرأة في برلمانات العالم إلى ٣٠ في المائة، لن يتحقق حتى عام ٢٠٢٥. وذكر أن الاتحاد يرحب بالاقتراح الخاص بوضع مشروع قرار بشأن المرأة والمشاركة السياسية كخطوة نحو الإسراع بتحقيق الهدف المذكور، وأنه يقدر وضع نص يحدد أهدافا معينة لزيادة إشراك المرأة في السياسة.

١٦ - وقال إن الاتحاد قد لاحظ أن الحكومات التي تُمثل المرأة في برلمانها بنسبة تزيد على ٣٠ في المائة لديها نظام للانتخابات يقوم على مبدأ القائمة النسبية؛ أو تطبق إجراءات خاصة مؤقتة؛ أو تستخدم الفترات الانتقالية كفرصة لإصلاح القوانين والممارسات التمييزية. وأضاف أن دستور الدولة وقوانينها التي تنظم وسائل الإعلام والأحزاب السياسية والحملات هي أيضا عوامل تحدد مدى انتخاب المرأة لعضوية البرلمانات.

الأوضاع المستقرة بالنسبة لأدوار الجنسين تحد أيضا من قدرة المرأة ومن فرصها في الحصول على التعليم. وقالت إن ضروب عدم المساواة هذه قد ثبت أنها أحد أسباب ضعف أداء القطاع الزراعي في كثير من البلدان النامية.

٢٢ - وذكرت أن من المهم لهذا السبب مواصلة عمليات التكامل بين المرأة والرجل في الإنتاج الزراعي والاقتصاد الريفي ومشاركة الرجل في تعزيز المساواة بين الجنسين. وأضافت أن الأخذ بالنهج التي تدمج المرأة وتحديد حصص تحقق التوازن بين الجنسين وتقديم الدعم للمحددات من النساء وللقيادات المجتمعية من شأنه أن يساعد أيضا على زيادة الإنتاج الزراعي. وأضافت أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يسعى لأن يكون نموذجا لتحقيق المساواة بين الجنسين في ممارسته كما أنه يقوم بوضع سياسة جديدة فيما يتعلق بالجنسين تستهدف تحقيق التزاماته في هذا الصدد.

٢٣ - وذكرت أن الصندوق حدد إجراءات ذات أولوية لتمكين المرأة الريفية وأن من بين هذه الإجراءات: التصدي لمسألة انعدام المساواة بين الجنسين في سلاسل القيمة الزراعية؛ وتعزيز قدرة المرأة على الزراعة بشكل أكثر استدامة وأكثر إنتاجية إزاء الأحوال المناخية المتقلبة؛ ودعم إدماج المرأة في عمليات اتخاذ القرارات؛ وتحسين وزيادة استخدام البيانات الموزعة على نحو يبين وضع كل من الجنسين. وقالت إن الدورة القادمة للجنة وضع المرأة ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد في عام ٢٠١٢، وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المواعيد المقررة، يجب أن توجه فيها عناية أكبر إلى دور المرأة الريفية في التنمية

٢٤ - السيد كاسيدي (منظمة العمل الدولية): قال إن منظمة العمل الدولية تشجع التمكين للمرأة في قطاع العمل عن طريق تعزيز معايير العمل الدولية وبرنامج العمل اللائق. وأضاف أن الاستثمار في تحقيق الإمكانات الاقتصادية

النتائج الصحية والتعليمية بالنسبة للأطفال ويسهم آخر الأمر في تحقيق النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

٢٠ - وذكرت أن تقرير منظمة الأغذية والزراعة يقدم توصيات إلى الحكومات والجهات المانحة والممارسين في مجال التنمية من أجل سد الفجوة القائمة بين الجنسين. وذكرت أن بين هذه التوصيات: أخذ الفروق بين الجنسين في الاعتبار عند وضع السياسة الإنمائية الريفية؛ وكفالة المساواة بين الجنسين بالنسبة للمرأة الريفية في القانون وفي الممارسة، بما في ذلك محاسبة المسؤولين الحكوميين؛ وتوفير المعلومات والتدريب للنساء والفتيات؛ وتخفيف القيود الزمنية المتعلقة بالمرأة عن طريق توفير الخدمات العامة الأساسية والتكنولوجيات المحسنة. وأضافت أن التركيز المقصود على التمكين للمرأة الريفية في الدورة القادمة للجنة وضع المرأة هو دليل على توافر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء في دعم المرأة الريفية في سعيها لأن تصبح شريكا على قدم المساواة مع الرجل في عملية التنمية. وذكرت أن منظمة الأغذية والزراعة على استعداد لتقديم الدعم للحكومات في تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج التي تستهدف تحقيق هذا الهدف.

٢١ - السيدة فون ليلين (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية): قالت إن الصلات بين المساواة بين الجنسين وبين التنمية الاجتماعية - الاقتصادية مسألة أساسية بالنسبة لعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في زيادة الأمن الغذائي وزيادة دخول سكان الريف في البلدان النامية. وذكرت أن المرأة الريفية لا تمثل فقط نصف القوى العاملة في كثير من البلدان ولكنها تقوم أيضا بتقديم الرعاية وممارسة المشاريع التجارية الصغيرة والاستثمار بالنسبة للأسر في المجتمعات الريفية. وذكرت أن المرأة الريفية مع ذلك كثيرا ما يتم قصر نشاطها على الأنشطة الأقل إنتاجية والأكثر استغراقا للوقت كما أن ما يدفع لها أقل مما يدفع للرجل. وأضافت أن

٢٧ - وذكر أن الأزمة الاقتصادية قد أبرزت ضرورة تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين في سوق العمل. بما يقلل تعرض المجتمع للصدمات الاقتصادية. وأضاف أنه على الرغم مما تحقق من تقدم في التشريعات المناهضة للتمييز فإن الأزمة قد زادت التمييز ضد العمال المهاجرين. وأضاف أن ما تكسبه المرأة لا يمثل سوى ٧٠ في المائة إلى ٩٠ في المائة من أجور الرجل، على حين أن التحرش الجنسي ما زال يمثل مشكلة كبيرة في مكان العمل. وقال إن منظمة العمل الدولي ما زالت ملتزمة التزاماً تاماً بتعزيز المساواة بين الجنسين وتوفير العمل اللائق للجميع.

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) **تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (A/66/41)*،**
A/66/227 و A/66/228 و A/66/230 و
A/66/256 و A/66/257 (تابع)

(ب) **متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (A/66/258) (تابع)**

٢٨ - السيد كاماو (كينيا): تكلم نيابة عن المجموعة الأفريقية فقال إن تقارير الأمين العام تقدم نظرة عامة مفيدة على ما تحقق من تقدم في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحماية حقوق الطفل وتعزيزها.

٢٩ - وقال إن التقدم كان بطيئاً جداً في كثير من بلدان أفريقيا. وذكر أن المجموعة ترحب باقتراح الأمين العام بالأخذ بنهج يركز على العدالة من أجل سرعة تحقيق الالتزامات التي تم التعهد بها خلال الدورة الاستثنائية والالتزامات التي وردت في الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن البلدان الأفريقية تعتبر أن حقوق الأطفال

للمرأة مسألة أساسية بالنسبة لزيادة الإنتاجية والنمو. على أنه ذكر أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد أخذت تقوض التقدم الذي تم إحرازه نحو تحسين وضع المرأة في عالم العمل. وقال إن منظمة العمل الدولية قد تبين لها أن ٤٧ في المائة من النساء اللاتي هن في سن العمل في العالم لا يقمن بنشاط اقتصادي وهو ما يعني إهدار المواهب وفقدان القدرة الإنتاجية.

٢٥ - وقال إن المرأة أخذت تماجر على نحو متزايد بحثاً عن فرص أفضل للعمل. وذكر أن كثيراً من المهاجرات يعملن في المنازل وهو ما يوفرهن مصدر عيش ولكنه لا يحقق لهن الحماية الرسمية الكافية من الاستغلال. وقال في هذا الصدد إن ما تم مؤخراً من اعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق لخدم المنازل هو خطوة هامة نحو ضمان نفس الحقوق الأساسية التي يتمتع بها سائر العمال العاملين في القطاع غير المنظم.

٢٦ - وذكر أن مبادرات منظمة العمل الدولية في مجال البحوث وتوجيه السياسات تشمل القرار الذي أصدره مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠٠٩ فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وهو القرار الذي أشار إلى أن السياسات المراعية للاعتبارات الجنسانية مسألة حاسمة بالنسبة لضمان قدرة الفقيرات على الاستفادة من النمو الاقتصادي وتسلم بأهمية تشجيع قيام المرأة بتنظيم المشاريع. وأضاف أن منظمة العمل الدولية، تقوم أيضاً، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية، بتنسيق مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية التي تشجع على النهوض بمشاريع الخدمات الاجتماعية في البلدان النامية لضمان توفير الخدمات الأساسية للعاملين في القطاع غير المنظم وفي الأعمال غير المنتظمة ومنهم نسبة كبيرة من النساء.

* سيصدر فيما بعد.

٣٢ - وقال إن تعزيز وحماية حقوق الطفل تتطلب تزويد الطفل بفرص توفير بيئة العيش الآمنة والتعليم الأساسي الجيد وفرص تنمية القدرات الفردية والتحرر من التمييز والفقر. وذكر أن التدابير التي تتخذ لتعزيز النمو الاقتصادي والإسراع بخطى التنمية الاجتماعية ينبغي لهذا أن تشجعها من خلال الشراكات التي تقام بين البلدان والأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية.

٣٣ - السيد غودارد (بربادوس): تكلم نيابة عن الجماعة الكاريبية فقال إن حقوق الطفل مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لبلدان المنطقة التي ما زالت تواصل وضع وتنفيذ البرامج والسياسات التي تستهدف الأعمال التامة لهذه الحقوق.

٣٤ - وذكر أنه تم التسليم منذ زمن طويل بأن التعليم هو حق من حقوق الإنسان كما أنه ضرورة إنسانية تتيح للطفل تنمية إمكانياته إلى أقصى حد، وأنه في أغلب بلدان المنطقة تم تعميم التعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني. وأضاف أن التعليم في الطفولة المبكرة قد أعطيت له الأولوية العليا كوسيلة للاستفادة من فرص النمو التي توفرها الطفولة المبكرة وأنه بحلول عام ٢٠١٥ ستكون فرص التعليم الجيد في الطفولة المبكرة متاحة لنسبة ٣٠ في المائة على الأقل من الأطفال دون سن الثانية ونسبة ١٠٠ في المائة للأطفال بين سن ٣ سنوات و ٥ سنوات.

٣٥ - وذكر أن معظم الأطفال في المنطقة يولدون أصحاء وتتاح لهم فرص الخدمات الصحية الجيدة، كما يدل على ذلك ارتفاع معدلات التحصين وانخفاض معدلات وفيات الرضع. وأضاف أن ثمة أيضا التزاما متجددا بالقضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من الأم إلى الطفل وأن بعض البلدان قد قامت بالفعل بذلك من خلال توفير العلاج المجاني من الفيروسات العكوسة للأمهات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية. وأضاف أن تشجيع

ورفاههم وحمايتهم مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للأهداف العامة للتنمية البشرية والاجتماعية. وقال إن هذه البلدان التزمت فرادى ومجموعة بضممان حماية الأطفال وبقائهم ونمائهم وفقا لاتفاقية حقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه.

٣٠ - وقال إنه تم اعتماد برنامج عمل في مؤتمر القمة للاتحاد الأفريقي الذي عقد في عام ٢٠٠٨ وتضمن هذا البرنامج أحكاما تتعلق باستعراض التقدم كل خمس سنوات لتعزيز لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه التي تتولى رصد البرنامج. وأضاف أنه تم الاتفاق على إدخال مسائل الطفل في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وإعداد تقرير عن حالة الأطفال في أفريقيا كل سنتين. وذكر أن الاتحاد الأفريقي استطاع بدعم من اليونيسيف تعزيز قدرة اللجنة وإصدار تقرير عن حالة أطفال أفريقيا في عام ٢٠٠٨ ثم في عام ٢٠١٠، وقد تبين من هذين التقريرين ظهور اتجاه جديد إلى تعميم حقوق الطفل ورفاهه في الأطر الإنمائية الوطنية والإقليمية الأوسع.

٣١ - وقال إن التحديات التي تواجه الفتيات هي تحديات صعبة بوجه خاص، وذكر أنها تتضمن زواج الأطفال، والزواج بالإكراه والعنف الجنساني، والإساءة والاستغلال، وعدم توافر الفرص الكافية للحصول على الخدمات التغذوية، والتفاوت بين الجنسين، وانعدام فرص المشاركة. وأضاف أن بعض هذه التحديات كانت نتيجة لعدم قدرة الوالدين على توفير الاحتياجات، ولكن بعضها الآخر يرجع إلى الممارسات التقليدية الضارة. وقال إنه تم في مؤتمر عقده الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بشأن التغلب على الممارسات التقليدية الضارة توفير محفل للمشاورات المتعلقة بطرق مكافحة هذه الممارسات. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي قد أيد أيضا مشروع تقرير خلال الدورة الراهنة بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

التي تؤثر تأثيراً كبيراً على الأطفال وتحد من عملية نموهم. وذكر أن المنطقة اعتمدت استراتيجية متعددة القطاعات بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من أجل بناء القدرة الوطنية والإقليمية على الرصد الفعال لهذا الوباء. وقال إنه تم تحقيق تقدم مستمر في سياق خطة للسنوات الخمس من أجل تنفيذ الاستراتيجية.

٤٠ - وقال إن المنطقة اعتمدت أيضاً خطة عمل استراتيجية لمدة ١٠ سنوات للتصدي لشاغل آخر من شواغل المنطقة وهو زيادة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال. وأضاف أنه من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية لشعوب المنطقة، أخذت عدة دول توفر التعليم الجيد وتنمية المهارات والنهوض بالعلوم والتكنولوجيا والقدرة على تنظيم المشاريع بوجه خاص.

٤١ - وقال إن معظم الخطط الإنمائية الوطنية تتضمن أحكاماً تتعلق بالتعليم الأساسي الشامل للجميع كمجال من مجال الأولوية لضمان التنمية المستدامة والحد من الفقر. وذكر أن الهدف المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي من الأهداف الإنمائية للألفية قد تم إدماجه في كثير من خطط التعليم الوطنية في المنطقة. وأضاف أن المشاورات التي أجرتها حكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مع منظمات المجتمع المدني ومع القطاع الخاص بشأن مسألة التعليم قد اتخذت الآن شكلاً مؤسسياً. على أنه ناشد المجتمع الدولي أن يقدم المزيد من الموارد الكافية لمساعدة هذه الحكومات في تحقيق الأهداف التي وردت في خطة العمل التي تم اعتمادها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الطفل (A/RES/S-27/2، المرفق).

٤٢ - وذكر أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي اشتركت في تقديم مشروع تقرير بشأن الطفلة، كما حدث في السنوات السابقة، وأنها ملتزمة بالإبقاء على هذه المسألة

أساليب الحياة الصحية للتغلب على عوامل مثل السممنة التي تسهم في الإصابة بالأمراض غير المعدية هو أيضاً من المسائل ذات الأولوية.

٣٦ - وقال إن تقرير الأمين العام بشأن حالة اتفاقية حقوق الإنسان (A/66/230) يعطي صورة قائمة عن مصير الأطفال ذوي الإعاقة المحرومين من حقهم الأساسي في الحياة. وأضاف أن مقدمي مشروع القرار الرئيسيين الذين قدموا مشروع حقوق الطفل في عام ٢٠١١ وهو المشروع الذي يركز على حقوق الأطفال ذوي الإعاقة، وأن بلدان الجماعة الكاريبية تواصل العمل للتغلب على العوامل الاجتماعية مثل الجهل والتعصب والخوف التي هي من صميم التمييز الذي يواجهه الأطفال المعوقون.

٣٧ - وقال إن أغلب بلدان المنطقة هي بلدان وقعت على اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة وأنها ستواصل وضع وتنفيذ السياسات الاستراتيجية التي تستهدف إعمال حقوق الأطفال ذوي الإعاقة.

٣٨ - السيد إمفولا (ناميبيا): تكلم نيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فقال إن الدول الأعضاء بما يقلقها كون ملايين الأطفال في العالم ما زالوا يعيشون في فقر ويعانون الجوع والمرض وسوء المعاملة والاستغلال، وقلة فرصهم في الحصول على التعليم. وذكر أن هذه الدول يقلقها أيضاً انعدام توافر شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي الكافية بالنسبة للأيتام والضعاف من الأطفال. وأضاف في هذا الصدد أن هذه الدول ملتزمة بالتنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل، كما هو واضح من وضعها لبرامج في الخطط الإنمائية الوطنية وفي استراتيجيات الحد من الفقر تؤكد على الصحة والتعليم بوجه خاص.

٣٩ - وذكر أن المنطقة، شأنها شأن كثير من المناطق الأخرى تعاني من ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض المعدية

للمرأة واليونيسيف، وذلك من أجل تكملة البروتوكولات القائمة. وأضاف أن اللجنة قد أعطيت أيضا صلاحية وضع السياسات والبرامج والاستراتيجيات التحديدية التي تشمل الحق في التعليم الجيد كما تشمل الاتجار بالأطفال والصحة البدنية والعقلية للمراهقين والأطفال المتأثرين بالحرب أو النزاع المسلح.

٤٥ - وقال إنه تم إنشاء محفل الطفل في إطار الرابطة، مما يضيف الطابع المؤسسي على مشاركة الطفل وإعطائه صوتا في الشؤون الإقليمية. وأضاف أن أول محفل من هذا النوع قد انعقد في الفلبين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وحضره ٣٢ طفلا تتراوح أعمارهم بين ١٣ سنة و ٢٠ سنة، وكان منهم ٧ من الأطفال ذوي الإعاقة. وذكر أن هذا المحفل كان بمثابة حسر للتواصل بين الحكومات والأطفال ساعد على بناء مجتمع وجهته الشعوب في بلدان الرابطة.

٤٦ - وذكر أن الدول الأعضاء بالرابطة قامت، على الصعيد الدولي، بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعلى اتفاقية حقوق الطفل وانضمت إلى عضوية كل منهما.

٤٧ - السيدة شليتر (السويد): تكلمت نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة الجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والصرب، بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقالت إن الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي يتعين عليها، وفقا لمعاهدة لشبونة، أن تعمل إيجابيا على تعزيز حقوق الطفل، على حين أن ميثاق الحقوق الأساسية الذي يضعه الاتحاد يسلم بأن للطفل حقوقا مستقلة وقائمة بذاتها. وذكرت أن جميع الدول الأعضاء بالاتحاد

ضمن جدول الأعمال الدولي إلى أن تحتل الطفلة مكانها المتكافئ في جميع المجتمعات. وأعرب عن أمله في أن يتم اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٤٣ - السيد حجي سامسوري (ماليزيا): تكلم نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن التعاون الإقليمي من أجل بقاء الطفل ونمائه وحمايته ومشاركته في جنوب شرق آسيا كان جزءا لا يتجزأ من جهود الرابطة لتحسين حياة شعوبها، والقضاء على مصائب الفقر والجوع وانعدام المأوى وتعزيز رفاه الطفل وصالحه. وأضاف أن الإعلان الذي أصدرته الرابطة في عام ٢٠٠١ بشأن الالتزامات الخاصة بالطفل هو مبدأ يسترشد به في تعزيز حماية الطفل ونمائه وبقائه في المنطقة، كما هي الحال بالنسبة لخطة عملها المتعلقة بالطفل. وأضاف أن هاتين المبادرتين تنفقان ورؤية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لعام ٢٠٢٠ بالنسبة للتلاحم الاجتماعي والرعاية في المنطقة، وهي الرؤية التي تم اعتمادها في عام ١٩٩٧. وأضاف في هذا الصدد أن رفاه المرأة والطفل ونمائها والتمكين لهما وتحقيق المشاركة بالنسبة لهما يجب تعزيزها في عملية بناء المجتمع في بلدان الرابطة. مما يتفق مع ميثاقها.

٤٤ - وقال إن لجنة النهوض بحقوق المرأة والطفل وحمايتها التابعة للرابطة تأخذ في الاعتبار السياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية المختلفة في المنطقة وتعمل على تحقيق التوازن بين الحقوق والمسؤوليات. وأضاف أنها تهدف إلى تشجيع تنفيذ الصكوك الدولية وصكوك الرابطة وغيرها من الصكوك المتعلقة بحقوق المرأة والطفل، وتعمل على زيادة الوعي العام والتعليم في هذا الصدد. وقال إنها تشترك في حوار جدي بشأن المسائل الأساسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق الطفل في بلدان الرابطة مع أصحاب المصلحة ومنهم لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفلة وهيئة الأمم المتحدة

التوجيهية المتعلقة بحقوق الطفل وبالعنف ضد النساء والفتيات وبمكافحة جميع أشكال التمييز ضدهم. وقالت إن الاتحاد معني على وجه الخصوص بالاستغلال الاقتصادي للأطفال وما زال ملتزماً بالقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام ٢٠١٦، بما في ذلك القضاء عليها من خلال اعتماد عدد من المبادرات لضمان أن يعمل من يعمل من الأطفال في ظروف مناسبة لأعمارهم ونموهم البدني والعقلي والاجتماعي. وذكرت أنه يلزم الأخذ بنهج شامل للتوصل إلى الأسباب الجذرية للاستغلال الاقتصادي للأطفال، وأضافت في هذا الصدد أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تعزيز نظم البلدان الشريكة وقدراتها فيما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية بدون تمييز، بما في ذلك توفيرها عن طريق التسجيل العام للمواليد وتوفير التعليم الابتدائي المجاني والإجباري للجميع وتوفير فرص الحصول على الخدمات الصحية الأساسية.

٥٠ - وقالت إن الاتحاد يطالب أيضاً بتوسيع ولاية الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح. وأكدت من جديد التزامه بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأنه سيواصل العمل على تنفيذ مبادئ باريس والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة.

٥١ - وقالت إنه لمكافحة أسوأ أنواع الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، بما فيها استغلال الأطفال في البغاء والاتجار بالبشر والسياحة بغرض ممارسة الجنس مع الأطفال، اعتمد الاتحاد توجيهها بشأن الاتجار في البشر كما أنه سيعتمد توجيهها بشأن الاستغلال الجنسي للأطفال واستخدام الأطفال في المواد الإباحية وذلك بنهاية عام ٢٠١١. وأضافت أن الاتحاد اعتمد في حزيران/يونيه ٢٠١١ خطة عمل بشأن المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة، وأن هذه الخطة ستساعد في مكافحة العنف الجنساني وجميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. وذكرت أن الاتحاد قدم منحة

الأوروبي قد صدقت على اتفاقية حقوق الطفل التي ستظل مرشدا للسياسات والإجراءات الأوروبية التي تؤثر على حقوق الطفل. وأضافت أن الاتحاد يؤيد التصديق العام على البروتوكولين البالغين الأهمية وهما البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والبروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. وأضافت في هذا الصدد أنه ينبغي للدول أن تسحب أية تحفظات تتعارض مع الاتفاقية وبروتوكوليهما الاختياريين. كما رحبت باعتماد مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٨/١٧ لبروتوكول اختياري ثالث لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إجراء للتواصل.

٤٨ - وذكرت أن الاتحاد الأوروبي أصبح رسمياً للمرة الأولى في تاريخه، طرفاً في معاهدة دولية لحقوق الإنسان هي اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وقالت إن الاتحاد سيقوم مع شركاء وذلك من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بتقديم مشروع قرار يتعلق بحقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لأن الأطفال المصابين بالإعاقة يعانون عادة من أشكال متعددة من التمييز. وأضافت أن الاتحاد اعتمد في شباط/فبراير ٢٠١١ خطة لحقوق الطفل تركز على العدالة المالية للطفل والتي تحمي الأطفال في الظروف التي تعرضهم للخطر وتكافح العنف ضد الأطفال داخل حدوده وخارجها. وقالت إن هذه الخطة تحدد أطفال العجز باعتبارهم مجموعة ضعيفة من الأطفال في الاتحاد الأوروبي وخارجه. وذكرت أن إطار الاتحاد الأوروبي لاستراتيجيات إدماج العجز سوف يسترشد بها في السياسات الوطنية الخاصة بهم والعمل على توفير الأموال مع التركيز على فرص التعليم والوظائف والرعاية الصحية والإسكان.

٤٩ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال وأنه سيواصل تنفيذ مبادئه

في البحث عن ضحايا هذه الممارسة وتحديد هوياتهم وإعادةتهم إلى أسرهم. بما يتفق مع الاتفاقات الدولية والإجراءات القانونية ذات الصلة.

٥٥ - وذكر أن التعاون الدولي وتشجيع التنمية في جميع البلدان أمران أساسيان بالنسبة لتعزيز مشاركة الأطفال، وأن وجود سياسات وطنية داعمة مسألة ضرورية لتعزيز رفاههم. وذكر أن المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام لها كلها دور هام في تشجيع وحماية حقوق الطفل، كما يجب أن تؤخذ مصالح هؤلاء الأطفال في الاعتبار في السياسات والإجراءات التي تعتمد بالنسبة للمسائل التي تؤثر على الأطفال والأخذ فيها بالمنظور الجنساني.

٥٦ - وقال إن مجموعة ريو يقلقها عميق القلق ما يتعرض له الأطفال من ضحايا الاتجار والاستغلال الجنسي والاعتصاب وسوء المعاملة وبيع الأعضاء والسياحة لأغراض جنسية وإنتاج المواد الإباحية عن الأطفال، وهو وضع يزداد تفاقماً في ظروف الفقر والتفاوت الاجتماعي والتمييز والهجرة وانعدام الأمن والجريمة المنظمة. وأضاف أن من الأمور الحاسمة ضرورة التصدي للأسباب الكامنة وراء هذه الممارسات. وأضاف أن مجموعة ريو ملتزمة بتحقيق أهداف إعلان ريو دي جانيرو والدعوة لاتخاذ إجراءات لمنع ووقف الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين.

٥٧ - وقال إنه على الرغم من الجهود المبذولة للحد من العنف ضد الأطفال فإن هذا الوباء واسع الانتشار. وذكر أن من المهم على وجه الخصوص حماية الأطفال في الظروف الخاصة مثل ظروف السفر بدون مرافق والإكراه على العمل أو أحكام الإعدام أو ظروف الأطفال الذين هم ضحايا الاتجار. وأضاف أن مجموعة ريو ملتزمة بالعمل مع الأمم المتحدة فيما يتعلق برفع المعايير الدولية وتعزيز ودمج الصكوك والآليات الدولية الراهنة وتحقيق الأهداف الإنمائية

قدرها ٣ ملايين يورو للمساعدة في تحسين الصحة الإنجابية للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ٢٤ سنة ومنع الحمل المبكر وحماية صحة الشباب والمولودين حديثاً.

٥٢ - السيد إرازوريز (شيلي): تكلم نيابة عن مجموعة ريو فقال إن التوقيع على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين والتصديق على هذه الوثائق يجب أن يكون مسألة ذات أولوية، كما أنها ستساعد مساعدة كبيرة في ضمان أن يتمتع جميع الأطفال تمتعاً تاماً بحقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية. وأعرب عن أمله في أن يتلقى مكتب الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال الدعم اللازم للقيام بدورها الهام.

٥٣ - وذكر أن مجموعة ريو ستواصل المشاركة في المفاوضات المتعلقة بمشروع التقرير الشامل المتعلق بحقوق الطفل. وأعرب عن أمله في أن تساعد مداولات اللجنة بشأن حقوق الأطفال ذوي الإعاقة في جعل هذه المسألة مسألة مشتركة بين بنود جدول أعمال الأمم المتحدة بحيث تستطيع الدول أن تركز على هذه المجموعة التي تتعرض بشكل غير متناسب للعنف والإهمال والاستغلال وأن تجعل احتياجاتها مسألة ذات أولوية في سياساتها وبرامجها الإنمائية الوطنية. وأضاف أنه ينبغي للدول أن تمثل تماماً للاتفاقيات والتوصيات الدولية ذات الصلة التي تنص على القضاء على التمييز ضد الأطفال ذوي الإعاقة والأخذ بمفهوم "الترتيبات التيسيرية المعقولة" بالنسبة لهؤلاء الأطفال. وأضاف أن من المهم على وجه الخصوص إنهاء نظام فصلهم في المدارس ووضع نظام تعليمي شامل للجميع.

٥٤ - وقال إن المجموعة تدين الممارسة الشريرة المتمثلة في الاختفاء القسري للأطفال التي تحرم على هؤلاء الأطفال من هوياتهم. وطالب الدول الأعضاء باتخاذ التدابير الضرورية لمنع اختطاف الأطفال ومعاقبة مرتكبي هذه الجريمة والتعاون معاً

٦٠ - وذكرت، أخيراً، فيما يتعلق باستغلال وسوء معاملة الأطفال في النزاع المسلح أن البلدان الثلاثة ترحب باعتماد قرار مجلس الأمن ١٩٩٨ (٢٠١١) الذي يتوسع في معايير آلية الرصد والإبلاغ بحيث تشمل الهجمات المتكررة على المدارس و/أو المستشفيات وعلى الأشخاص المشمولين بالحماية فيما يتعلق بالمدارس و/أو المستشفيات باعتبار أن هذه تمثل انتهاكات خطيرة ترتكب ضد الأطفال في النزاع المسلح، وأنتت على عمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

٦١ - السيدة مينا (نيجيريا): قالت إن بلدها قد حقق تقدماً كبيراً نحو تعزيز وحماية حقوق الطفل، وخاصة من خلال انضمامه إلى جميع الصكوك الدولية المتعلقة بهذا الأمر ووضع التشريعات والسياسات الوطنية المناسبة. وذكرت أن القانون الوطني لعام ٢٠٠٣ الذي صدر في بلدها فيما يتعلق بحقوق الطفل يستند إلى اتفاقية حقوق الطفل وإلى الميثاق الأفريقي بشأن حقوق الإنسان وحقوق الشعوب. وأضافت أن هذا القانون يجري اعتماده وتنفيذه من جانب عدد من الولايات في نيجيريا كما أنه تبذل جهود من أجل تنفيذه في جميع أنحاء البلد. وأضافت أن هذا القانون يتضمن أحكاماً تتعلق بآلية جديدة لإقامة العدل بالنسبة للأطفال، كما يتضمن حظر تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وممارسة البيع في الشوارع والزواج المبكر للفتيات والاتجار في الأطفال. وقالت إن تنفيذ هذا القانون يتم رصده من جانب لجنة تضم ممثلين لحكومة نيجيريا ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وشبكات حماية الطفل على صعيد المجتمعات المحلية، وأن ذلك سيعرّف مقدمي الرعاية بما هو الاستغلال ويساعد في تحديد الأطفال المستغلين وإقامة الدعوى على مرتكبي هذه الجرائم.

٦٢ - وذكرت أنه يوجد ما يقدر بنحو ١٧ مليوناً من الأيتام والأطفال الضعفاء في نيجيريا وأنه قد تم اعتماد خطة

للألفية المتعلقة بالطفل والإعلام وخطة العمل بشأن "عالم صالح للأطفال".

٥٨ - السيدة هورسينغتون (استراليا): تكلمت نيابة عن استراليا وكندا ونيوزيلندا فقالت إنه قد تم إنجاز الكثير على مدى العقد الماضي فيما يتعلق بالتهوض بالأطفال وحمايتهم، ومع ذلك ما زالت هناك تحديات أساسية حيث ما زال ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم يعيشون في فقر ويفتقرون إلى الغذاء الكافي وإلى المأوى وإلى فرص الصحة والتعليم. وأضافت أن المجاعة التي حدثت في القرن الأفريقي، حيث يموت كل يوم ١٥ من بين كل ١٠ ٠٠٠ طفل ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات، ووصفت ذلك بأنه كارثة ذات أبعاد ضخمة تحتاج إلى التصميم الجماعي من جانب الدول الأعضاء.

٥٩ - وذكرت أن وجود من لا مأوى لهم من الأطفال يؤثر تأثيراً شديداً على نمو هؤلاء الأطفال ويهدد بوضعهم على طريق الحرمان مدى الحياة. وذكرت أنها لهذا ترحب بالأخبار التي ذكرت أن مجلس حقوق الإنسان سيركز في الدورة التي يعقدها في آذار/مارس ٢٠١٢ على حقوق الأطفال العاملين أو الذين يعيشون في الشوارع. وأضافت أن استراليا وكندا ونيوزيلندا ترحب أيضاً بالتركيز على الأطفال ذوي الإعاقة في مشروع القرار الذي ستنتظر فيه اللجنة، ويسرها أنها أسهمت في المناقشة المتعلقة بالشباب من خلال الحوار والفهم المتبادل في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الأمم المتحدة بشأن الشباب والذي دعا إلى مواصلة هذا الحوار. وأضافت أن الفتيات يواجهن تحديات خاصة لأنهن أكثر تعرضاً لمختلف أشكال التمييز والعنف، وحثت الدول الأعضاء على دعم إعلان الجمعية العامة لليوم الدولي للطفلة، وخاصة على اعتبار أن هذا دليل على أن الاستثمار في الطفلة هو أدنى إلى تحقيق النتائج من الاستثمار في أي مجموعة ديموغرافية أخرى.

الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح. وأضاف أن بلده باعتباره عضوا نشطا في مجموعة أصدقاء الأطفال والتزاع المسلح، يؤكد من جديد تأييده لقرار مجلس الأمن ١٩٩٨ (٢٠١١) بشأن الأطفال والتزاع المسلح وترحب بالتوسع في آلية الرصد والإبلاغ التي أنشأها المجلس بحيث تشمل المهجوم على المدارس والمستشفيات. وأضاف أن الدول مسؤولة عن إقامة الدعوى على المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة التي ترتكب ضد الأطفال في المنازعات المسلحة، وأن المحكمة الجنائية الدولية تقوم بدور تكميلي عندما تعجز الدول عن النهوض بهذه المسؤولية.

٦٧ - وذكر في سياق مشروع البروتوكول الاختياري الثالث أنه ينبغي أن يكون هناك إجراء لتقديم الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الطفل وإجراء التحقيق في الانتهاكات المستمرة الخطيرة. على أنه أضاف أن وجود خيار الانسحاب فيما يتعلق بالاستفسارات هو خيار يدعو إلى الأسى. وأضاف أنه كان من الأفضل أن يكون هناك إجراء جماعي وليس فرديا لتقديم الشكاوى، وإن كان من حُسن الحظ أن الإجراء الفردي لم يضع قيودا على شخص من يستطيع التقدم ببلاغ نيابة عن طفل أو مجموعة من الأطفال. وذكر أخيرا أنه يرحب بالتركيز على تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ حقوق الأطفال ذوي الإعاقة.

٦٨ - تولى الرئاسة السيد زيلوي (إيطاليا)، نائب الرئيس.
٦٩ - السيد سينهاسيني (تايلند): قال إن حكومته قامت مؤخرا بتعديل عدد من القوانين بحيث تتفق مع اتفاقية حقوق الطفل وأنها سحبت تحفظها على المادة ٧ من الاتفاقية بما يسمح بتسجيل الميلاد بالنسبة لجميع الأطفال بغض النظر عن الجنسية. وأضاف أن قانون حماية الطفل لعام ٢٠٠٣ والقانون الصادر في عام ٢٠١٠ بشأن الأحداث والأسرة هما نموذجان لما تحقق من تقدم في منع العنف ضد الأطفال

عمل وطنية لخمس سنوات تستهدف زيادة فرص الحصول على خدمات التعليم والتغذية والصحة وأنه يجري استعراض هذه الخطة في ضوء أفضل الممارسات في العالم.

٦٣ - وقالت إن حكومتها تبذل كل ما في وسعها لمنع الاتجار داخل وعبر حدودها. وذكرت أنه توجد وكالة وطنية لحظر الاتجار بالأشخاص وأن هذه الوكالة قامت بإعادة تأهيل الأشخاص المتجر بهم وأقامت الدعوى على المتجرين. وأضافت أن الحكومة وقعت على اتفاق مع منظمة العمل الدولية والبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال لإقامة مآوى لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج بالنسبة لمن يتم إنقاذهم من الأطفال المتجر بهم وأسرهم.

٦٤ - وذكرت أنه على الرغم مما تحقق من تقدم مطرد نحو توفير الفرص التعليمية المتكافئة للبنين والبنات، فإن البنات ما زلن يشكلن أكثر من نصف أطفال الأمة غير الملتحقين بالمدارس. وأضافت أنه تم لهذا وضع استراتيجيات مختلفة لتعزيز فرص التعليم للفتيات، بما في ذلك برامج لتعزيز إلمامهن بالقراءة والكتابة وتوفير التدريب المهني واكتساب المهارات وتعيين مزيد من الإناث كمدرسات وتقديم المنح لأولياء أمور الفتيات. وقالت إن عددا من ولايات نيجيريا اعتمد قوانين لتيسير قيد الفتيات بالمدارس وإبقائهن في الدراسة.

٦٥ - وقالت، أخيرا، إنه تم إنشاء برلمان للأطفال على الصعيد الوطني وصعيد الولايات ليكون منطلقا لإعطاء أطفال نيجيريا صوتا لإدارة شؤونهم وشؤون مجتمعهم وبلدهم ويساعدهم على الإسهام المباشر في وضع السياسات وتنفيذها بما يحقق التنمية الوطنية.

٦٦ - السيد فريك (لختيشتاين): قال إن حكومته قد صدقت على البروتوكول الاختياري الخاص باشتراك الأطفال في التزاع المسلح وذكر أنها تؤيد تأييدا تاما ولاية المثلة

تعزيز نظم حماية الطفل وتوفير المساعدة التقنية والمساعدة في الامتثال للمعاهدات. وأضاف أنه يتعين تعزيز الآليات على الصعيد الوطني وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي بما في ذلك تعزيزها عن طريق الأمم المتحدة من أجل ضمان زيادة التنسيق والتوحيد والدعم الفعال وخاصة في ضوء القيود الاقتصادية الراهنة.

٧٣ - السيد راکوفسكي (الاتحاد الروسي): قال إن مستقبل المجتمع الدولي يتوقف إلى حد كبير على مستوى الإعداد الذي يتلقاه الشباب عند بلوغهم مرحلة الاستقلال الذاتي. وذكر أن حكومته تؤيد تعزيز التعاون الدولي من أجل تشجيع وحماية حقوق الأطفال، وخاصة في سياق الأزمة المالية العالمية الراهنة، مع الاسترشاد في المقام الأول بأحكام اتفاقية حقوق الطفل والأهداف المذكورة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة المتعلقة بالأطفال والتي كان موضوعها "عالم صالح للأطفال".

٧٤ - وذكر أن ضمان الصحة البدنية والعقلية للأطفال وتحقيق إمكاناتهم الفكرية والخلاقية هو سياسة اجتماعية لها الأولوية بالنسبة لحكومته كما أنها عنصر في جميع البرامج الوطنية تقريبا. وأضاف أن حكومته عازمة كل العزم على الامتثال للمعايير القانونية الدولية ذات الصلة كما أنها ملتزمة بتقديم التقارير في إطار اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، كما أنها تسعى إلى الاشتراك في البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية. (بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية). وأضاف أن الاتحاد الروسي قام مؤخرا بتشديد المسؤولية الجنائية في الجرائم التي ترتكب ضد الأحداث وأطال مدد الأحكام بالسجن في حالة الجرائم الجنسية التي ترتكب ضد الأحداث. وقال إنه توجد رقابة شديدة من

والتصدي له. وأضاف أن حكومته حققت الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية وأنها تتيح ١٥ سنة من التعليم المجاني للجميع ابتداء من دور الحضنة إلى المدارس الثانوية، بغض النظر عن الجنسية. وأضاف أن القانون الذي أصدرته حكومته فيما يتعلق بتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة يؤكد من جديد حق هؤلاء الأشخاص في التعليم على جميع المستويات. وذكر أنه تم إنشاء مراكز تعليم خاص للأطفال ذوي الإعاقة في كل إقليم من أجل تحسين نوعية الحياة والسماح لهؤلاء الأطفال بالالتحاق بالمدارس مع غيرهم من الأطفال.

٧٥ - وقال إن العنف المتزلي واستخدام الأطفال في المواد الإباحية والاستغلال الجنسي لهم والاتجار في الأشخاص وفي المخدرات يتطلب إجراءات لتنفيذ القوانين تنفيذا فعالا كما يتطلب بذل جهود لزيادة الوعي وخاصة في المناطق الريفية. وذكر أن من الضروري ضمان توعية المسؤولين عن إنفاذ القوانين بالمسائل المتعلقة بالأطفال. وأضاف أنه تم إنشاء لجنة فرعية في تايلند للإشراف على التخطيط والسياسات من أجل منع الاتجار بالأشخاص الذين لهم علاقة بسياحة استغلال الأطفال ومراكز للأزمة تركز بوجه خاص على الفتيات ومنع الحمل المبكر، كما تم إنشاء خطوط هاتفية عاجلة ودور عامة وخاصة للإيواء من أجل الأطفال الذين تم استغلالهم أو المعرضين للاستغلال.

٧٦ - وقال إنه يتم في تايلند تشجيع الأطفال والشباب على المشاركة في المجالس المخصصة كوسيلة لتبادل الآراء ومن أجل إشراكهم في عمليات وضع السياسات.

٧٧ - وقال إنه لا بد من التعاون من جانب جميع أصحاب المصلحة - الحكومات، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني - لضمان حماية الأطفال. وذكر أنه يرحب بالجهود المبذولة في منظومة الأمم المتحدة من أجل

أجل ضمان قضاء المحكوم عليهم من مشتبهي الأطفال لمدة العقوبة كلها، كما قام رئيس الجمهورية مؤخرا باقتراح تعديلات على قانون العقوبات تشدد العقوبات الموقعة على مشتبهي الأطفال.

٧٥ - وذكر أنه نتيجة للتطور التكنولوجي السريع فإن الأطفال يستوعبون كميات كبيرة من المعلومات والإعلانات في سن مبكرة وأن ثمة دعوات من جانب المجتمع المدني لاتخاذ تدابير لحماية الأطفال من العنف الذي يعرض على شاشات التلفزيون أو في أشرطة الفيديو. وأضاف أنه استجابة لذلك قبلت حكومته المسؤولية عن حماية الأطفال والمراهقين من المحتوى الضار عن طريق اعتماد أو تعديل القوانين المتعلقة بحقوق الطفل والمتعلقة بوسائل الإعلام والإعلان.

٧٦ - وقال إنه يجري توجيه عناية خاصة إلى تلبية احتياجات الأطفال والمراهقين ذوي الفرص المحدودة والمحرومين من رعاية الوالدين ومنع التخلي عن الأطفال ودعم الأسر الحاضنة. وأضاف أنه توجد لجنة حكومية تعمل في تعاون وثيق مع عدد من المنظمات غير الحكومية وتتولى الإشراف على تنفيذ برنامج للتعليم الشامل للأطفال ذوي الإعاقة في مدارس التعليم العام وتعمل على منع إهمال القصر وانتهاك حقوقهم. وأضاف أن المفوض المعني بحقوق الطفل له سلطات واسعة في الإشراف بالنسبة لحماية حقوق الطفل وما يتصل بها من أعمال الدولة والمؤسسات غير الحكومية، وخاصة عمليات التبني الدولية، وقام بإنشاء مكاتب إقليمية في جميع أنحاء البلد. وقال إنه بهذا أصبح تعزيز حقوق الطفل وحمايتها مسؤولية الحكومة على أعلى المستويات.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٥٠ مساء.